

ما ورد في حديث بري، قوله: «ان ابو عمار يهدف الى اعادة ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية. وهذا الربط هو اكبر ضرر للقضية الفلسطينية». وهذا ما اعتبر مؤشراً على حقيقة الموقف السوري من القضية اللبنانية وضرورة فصلها عن القضية الفلسطينية (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وتتابعت ردود الفعل الغربية مع تصاعد القتال بين (امل) والمقاتلين الفلسطينيين، منددة بحركة (امل) وداعية الى وقف القتال على الفور. وفي هذا الاطار، دعا السيد الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، اللبنانيين «الى احترام قواعد الاخوة والضيافة حيال اشقائهم الفلسطينيين الذين حرّمهم العدو الاسرائيلي من وطنهم». وفي بيان وزعته الجامعة على الصحف في تونس، اوضح «ان مخيمات الفلسطينيين في لبنان تعاني، من جديد، من سقوط الضحايا بلا سبب وبلا هدف معلن، وان الرأي العام العربي لا يفهم ان تكون الوسيلة الوحيدة لتسوية المشكلات بين الاشقاء هي اللجوء الى السلاح الذي يجب الا يوجه الى صدور الاشقاء» (المصدر نفسه). وفي طرابلس الغرب، وجه العقيد معمر القذافي، قائد الثورة الليبية، يوم ١٩٨٥/٥/٢٦، نداء من اجل «مساندة الفلسطينيين والدفاع عن مخيماتهم في بيروت ضد المذابح التي يتعرضون لها على ايدي حركة (امل)». ووضحت الازاعة الليبية ان القذافي بصفتة رئيسا لقيادة القوى الثورية العربية، وجه رسائل بهذا المعنى الى جميع المجموعات القتالية للتحرك من اجل وضع حد للمذابح في المخيمات» (الزحف الاخضر، طرابلس الغرب، ١٩٨٥/٥/٢٢).

وفي اليوم الخامس لاحداث المخيمات، كررت سوريا مواقفها ازاء هذه الاحداث، فقد حمل وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، في مؤتمر صحافي عقده في باريس، قيادة منظمة التحرير مسؤولية ما يحدث في المخيمات، وقال: «ان اشتباكات مخيمي صبرا وشاتيلا يقصد منها ضرب الاتفاق الايجابي الذي تم التوصل اليه بين جبهة الانتقاذ الفلسطينية، والتنظيمات اللبنانية قبل عشرة ايام». وبعد ان ذكر «ان حجم الاشتباكات ضخمة وسائل الاعلام الغربية» اشار الى «ان موقف حكومته يتمثل برفض فكرة المناطق الغازلة حول المخيمات الفلسطينية» (الوطن، الكويت، ١٩٨٥/٥/٢٤).

وفي تطور متصل بالموقف السوري تجاه احداث

المخيمات، رفضت الحكومة السورية الدعوة التي وجهتها منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الجامعة العربية لعقد اجتماع طارئ، للمجلس من اجل اتخاذ موقف عربي يهدف الى حماية سكان المخيمات الفلسطينية في بيروت من المذابح التي يتعرضون لها منذ ستة ايام. وجاء في مذكرة سورية سلمت الى الجامعة العربية يوم ١٩٨٥/٥/٢٤، «ان دعوة المنظمة تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية للبنان المستقل» (المصدر نفسه).

وفي غضون ذلك، تواصلت المساعي العربية المبذولة لوقف الحرب ضد المخيمات. فقد وصل الى دمشق السيد عبد اللطيف الفيلاي، وزير خارجية المغرب، والدكتور علي عبد السلام التركي، امين اللجنة الشعبية في المكتب الشعبي الليبي للاتصال الخارجي، لتسليم رسالتين من ملك المغرب والرئيس الليبي الى الرئيس السوري حافظ الاسد تتعلقان بالموقف في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وافادت وكالة الجماهيرية للانباء (جانا) بأن الراحل عبد السلام جلود اجري اتصالا مع نائب الرئيس السوري، عبد الحلیم خدام، في شأن عمليات القصف الوحشية التي تقوم بها حركة (امل) ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت. وقد شدد جلود على اهمية وقف هذه الاعمال البربرية (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢٥).

وفي تونس، استقبل وزير الخارجية التونسي، السيد الباجي قائد السبسي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة التونسية وابدى له «القلق البالغ للرئيس الحبيب بورقيبة وللحكومة والشعب التونسيين من المصادمات بين الاخوة في المخيمات الفلسطينية في بيروت». واكد السبسي، في اول ردة فعل تونسية على احداث المخيمات، «ضرورة الحوار بين الاخوة الفلسطينيين واللبنانيين الذين كافحوا، معا، ضد العدوان الاسرائيلي» (المصدر نفسه).

في هذه الاثناء، جرى الحديث عن وقف لاطلاق النار تم الاتفاق عليه في دمشق بين حركة (امل) و «جبهة الانتقاذ...» ورعاها نائب الرئيس السوري، عبد الحلیم خدام. وقد اكدت قيادة (امل) التزامها باتفاق دمشق الذي يوجب وقف اطلاق النار وتسليم السلاح الى الجيش اللبناني، معربة عن املها في ان تستجيب المخيمات لهذا الاتفاق. ورفضت القيادة المذكورة، في بيان لها، «ان ترتفع بندقية فلسطينية في وجه لبناني»، ورفضت، كذلك، «اية عودة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الى لبنان»، وقالت انها